



نخيل نيوز / متابعة

تشهد الساحة العراقية نقاشاً واسعاً حول سن التقاعد، حيث أعلنت الحكومة رغبتها في الإبقاء على السن الحالي للتقاعد عند 60 عاماً. الهدف من هذا القرار هو توفير فرص عمل للشباب وخلق دماء جديدة في المؤسسات الحكومية. في المقابل، هناك توجه نيابي وضغط شعبي لإعادة النظر في قانون التقاعد عبر رفع سن الخدمة إلى 63 عاماً. المقترح يهدف لدعم إيرادات هيئة التقاعد من خلال استمرار الاستقطاعات التقاعدية، مع التأكيد على أن التعديلات ستشمل جميع الموظفين دون استثناء. يرى خبراء أن العراق يعاني نقصاً في الكفاءات نتيجة توقف التعيينات الحكومية في السنوات الأخيرة، ما يجعل الحفاظ على الخبرات المتراكمة لدى كبار الموظفين ضرورة ملحة. ولكن يبقى الطموح قائماً نحو تنشيط القطاع الخاص لتوفير فرص العمل للشباب، مع تخفيف الضغط على الموازنة، بما يحقق استقراراً أكبر للمؤسسات الحكومية.